

Distr.: Limited
3 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية

الدولية للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، ميلاني سانتيزو - ساندوفال (غواتيمالا)،
بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.20

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،
و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ بء المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،
و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،
و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،
و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقراري المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/
يوليه ٢٠٠١، و إذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،



وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٤)، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تعيد تأكيد دورها المتمثل في تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث ما فتئت تقوم بدور المنتدى الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من الكوارث وضمان تكامل أعمال الوكالات المشتركة في الحد من الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد أصابت المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، وباتت تعوق تنميتها المستدامة، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المناعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر مهم شامل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والتعافي منها وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلّم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على ما يلائمها من التكنولوجيات المتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام لإيجاد حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6 و Corr.1، المرفق الثاني.

وإذ تسلّم كذلك بأنه يمكن لبعض التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث أن تساعد أيضا، في سياق إطار عمل هيوغو، على التكيف مع تغير المناخ، وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال برامج الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكّد أهمية المضي قدما في تطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٥) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المناعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تحيط علما مع الاهتمام والتقدير الكبيرين بعقد أول دورة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في جنيف، في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٦)،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية التي تزيد من قلة مناعة المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز هذه القدرة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٧)؛

٢ - تشير إلى أن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو^(٨) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٩) تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب التعافي المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، لكي تضطلع بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة التعافي من الكوارث وبعمليات الإصلاح؛

٣ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة فعالية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقات من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) العمل من أجل تحقيق هدف مشترك: وقائع الدورة الأولى للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، جنيف، ٥-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (ISDR/GP/2007/7).

(٧) A/62/320.

وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نُهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يكتف جهوده من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تنفيذا كاملا؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلا عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمتطوعون، والقطاع الخاص والأوساط العلمية، إلى تكثيف الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية، أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو وتراعيه بالكامل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، وأن تساعد البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء، تدابير للحد من مخاطر الكوارث على وجه السرعة؛

٧ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، أن تدعم، في الوقت المناسب وعلى نحو مطرد، الجهود التي تقودها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي التعافي والإصلاح في أعقاب الكوارث؛

٨ - **تسلّم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، منها المسؤولية عن حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٩ - **تسلّم أيضا** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات وطنية ومحلية لتنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد تلك القدرات على أن تفعل ذلك؛

١٠ - **تسلّم كذلك** بأهمية التنسيق بين جهود التكيف مع تغير المناخ والتدابير ذات الصلة بشأن الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى إدماج هذه الاعتبارات بطريقة شمولية في أمور من جملتها الخطط الإنمائية

وبرامج القضاء على الفقر، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المتواصلة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

١١ - **تؤكد** أن استمرار التعاون والتنسيق، حسب الاقتضاء، فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، يعتبر عنصراً أساسياً لمعالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بفعالية؛

١٢ - **ترحب** بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أُعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير وتعزيز قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر، حيثما وُجدت، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها؛

١٣ - **ترحب أيضا** بإنشاء المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها، وهو عبارة عن شراكة في إطار نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الذي يديره البنك الدولي، باسم الجهات المانحة المشتركة وغيرها من أصحاب المصلحة المشتركين، كمبادرة هامة لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي من شأنها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛

١٥ - **تحيط علماً مع الاهتمام والتقدير الكبيرين** بعقد أول دورة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في جنيف، في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٦)، وهو الآلية التي تخلف الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، كما أنه محفل مفيد للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من حيث تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وإذكاء الوعي بالحد من مخاطر الكوارث، وتبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات الجيدة، وتحديد الثغرات المتبقية، وكذلك الإجراءات اللازمة للإسراع بالتنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي؛

١٦ - **تشجع** الدول الأعضاء على زيادة التزامها بالتنفيذ الفعال لإطار عمل هيوغو، مستخدمة في ذلك بشكل كامل الآليات التابعة لنظام استراتيجية الحد من الكوارث، مثل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٧ - **تسلّم** بأهمية إدماج المنظور الجنساني وإشراك المرأة في وضع وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وبخاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛

- ١٨ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛
- ١٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعياً إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو؛
- ٢٠ - **تحيط علماً** بالاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض الذي أجري بناء على طلب الدول الأعضاء بشأن الاستخدام الحالي للصندوق الاستئماني وجدوى توسيع نطاق عمله للقيام، في جملة أمور، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، مما برهن على أن الصندوق وسيلة مناسبة لتوسيع نطاق عمل نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، على الصعيدين العالمي والإقليمي، دعماً لتنفيذ الدول لإطار عمل هيوغو؛
- ٢١ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛
- ٢٢ - **تؤكد** أهمية الحد من مخاطر الكوارث وما ستلقاه لاحقاً أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من طلبات متزايدة، والحاجة إلى استعراض الأساليب الحالية لتمويل الأمانة بغية تثبيت قاعدتها المالية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحاً لهذا الغرض في تقريره المقبل عن هذا الموضوع؛
- ٢٣ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر^(٨)؛
- ٢٤ - **تشجع** الدول الأعضاء على دمج نظم الإنذار المبكر في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم أمانة الاستراتيجية في أداء دورها المتمثل في تيسير تطوير نظم الإنذار المبكر؛
- ٢٥ - **تؤكد** الحاجة إلى العمل على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال أمور منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما فيها المنظمات الأهلية؛

(٨) A/62/340.

٢٦ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٧ - تؤكد ضرورة اتباع نهج شامل في الحد من جميع الأخطار الطبيعية ومعالجة أوجه قلة المناعة إزاءها، بما في ذلك المخاطر الجيولوجية والمتصلة بالمياه والأرصاد الجوية؛

٢٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".